UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE
& ENVIRONMENT
الإطار العام لاستراتيجية
التنوع البيولوجي 2031
2024
www.moccae.gov.ae

الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031

الطبيعة هي مواردنا وثروتنا، التي نعيش فيها ونأكل من خيرها، ونتنفس هوائها. وبصون الطبيعة نكون قد اتخذنا الخيار الأمثل لضمان مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة. فطالما كان الاهتمام بالبيئة وتنوعها البيولوجي ضمن أهم أولويات دولة الإمارات منذ تأسيسها على يد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي استحق بجدارة لقبي "رجل البيئة الأول"، و"بطل الأرض"، فقد تعلمنا من الأب المؤسس أن الاهتمام بالطبيعة وازدهار تنوعها البيولوجي يمثل قيمة كبرى ضمن أهم القيم والمبادئ التي قامت عليها دولة الإمارات.

يعاني العالم من تحديات كبيرة تهدد التنوع البيولوجي والطبيعة، نتيجة الأساليب التي نتبعها في استغلال موارد الأرض والبحر. فالزراعة وحدها تشكل تهديداً لـ 85% من الأنواع المهددة بالانقراض والتي يبلغ عددها 28 ألف نوع، وقد بدأ التنوع البيولوجي في التدهور على مستوى العالم خلال العقود الأخيرة بسبب الأنشطة البشرية، مما يفرض علينا المبادرة بحماية بيئتنا الطبيعية، التي تعد خط دفاعنا الأول في مواجهة التغيرات المناخية. وهي أيضاً الوسيلة التي ستساعدنا على تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وتعزيز الأمن الغذائي المستدام والأمن البيولوجي، وبناء مجتمعات أكثر استدامة في دولة الإمارات.

يأتي الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2031 ليعكس هذا المبدأ الرائد التي تتبناه دولة الإمارات على المستويين الوطني والعالمي، وذلك من خلال نهج أكثر شمولية يضم كافة الجهات المعنية في الدولة وكل أفراد المجتمع ضمن منظومة عمل تعاونية ونموذج رائد للتخطيط والتنفيذ لصون الطبيعة وحماية الكائنات الحية.

إن سعي دولة الإمارات المستمر لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتوسع العمراني وزيادة النشاط الصناعي وغيرها من القطاعات الحيوية، لا يتعارض إطلاقاً مع مساعيها لخلق نموذج رائد للحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي. فبتطبيق السياسات والأدوات والتقنيات الحديثة المستدامة في كل القطاعات، وتحويل السلوكيات المستدامة إلى نمط حياة بين كل أفراد المجتمع، نستطيع أن نعيش وسط الطبيعة بينما تزدهر ... فنزدهر معها، ونحافظ عل مواردنا الطبيعية من الهدر، لنضمن مستقبل مستدام لنا وللأجيال القادمة.

وبدعم قيادتنا الرشيدة، ومن خلال التعاون الكامل بين جميع الجهات المعنية والقطاعات المختلفة سنكون أكثر قدرة على تحقيق أهداف هذا الإطار مثلما استطعنا إنجازه معاً. ففيالفترة المقبلة تقع علينا مسؤولية كبيرة في التوعية بقيم التنوع البيولوجي ودمجها في كل عمليات التخطيط وصناعة القرار، وتطبيق حوافز إيجابية لكل الشركاء لدعم تلك المسيرة، مع اعتماد تدابير وخطط لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام.

سيكون علينا مهمة استكمال رحلة الإمارات نحو الاستدامة من خلال تعزيز التنوع البيولوجي والعودة إلى أحضان الطبيعة الأم. فالاستثمار في التنوع البيولوجي أرباحه لا تقدر بثمن، لأنه يمنحنا صحتنا وحياتنا ومستقبلنا. بالتأكيد سنكون أكثر قدرة على تصدير نموذجنا إلى العالم لتعزيز مكانة دولتنا مركزاً عالمياً للاستدامة والمستقبل.

الدكتورة آمنة بنت عبدالله الضحاك

وزير التغير المناخي والبيئة

الفهـــرس

1. الملخص التنفيذي 10

2. الوضع الحالي 11

2.1 نظرة عامة 11

2.1.1 النظم البيئية في دولة الامارات العربية المتحدة 11

2.1.2 الأنواع المحلية 12

2.2 الضغوطات والتأثيرات على التنوع البيولوجي 13

2.3 أهم الإنجازات والمشاريع في مجال التنوع البيولوجي 14

2.3.1 القائمة الحمراء الوطنية 14

2.3.2 استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية 2026 – 2022 17

2.3.3 برامج إكثار وإعادة تأهيل وإعادة توطين الأنواع المحلية 17

2.3.4 المحميات الطبيعية 18

2.3.5 المواقع الهامة للتنوع البيولوجي 19

2.3.6 المواقع الهامة للطيور 20

2.3.7 الشبكة الدولية للمناطق الهامة للسلاحف البحرية 20

2.3.8 المناطق البحرية الهامة دوليا إيكولوجيا أو بيولوجيا 20

2.4 التقدم المحرز للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2014-2021 21

2.5 التحليل الداخلي والخارجي للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 23

2.6 الترابط مع الاستراتيجيات الأخرى 25

2.6.1 الصعيد العالمي 25

2.6.2 الصعيد الوطني 25

3. الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2031 28

4. الحوكمة وآلية التنفيذ 30

4.1. الحوكمة 30

4.2 آلية التنفيذ 30

4.3 المخاطر التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية 38

5. الملاحق 40

5.1 ملحق رقم (1): الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية 40

1. الملخص التنفيذي

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالمحافظة على نظمها البيئية والأنواع المحلية، باعتبار هذا الجانب هدفًا رئيسيًا لسياستها التنموية. في ظل الظروف المناخية الصحراوية، بذلت الدولة جهودًا مكثفة للمحافظة على التنوع البيولوجي، وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة، وحماية وإعادة توطين الأنواع المحلية المهددة بالانقراض. يعود الفضل في هذا النهج إلى الرؤية الحكيمة التي أرساها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه، حيث ركز على أهمية حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية.

مع الالتزام العميق بالتعاون الدولي، انضمت دولة الإمارات إلى عدة منظمات واتفاقيات دولية وإقليمية تهدف إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي. في إطار هذا الالتزام، اعتمدت الدولة الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للفترة 2014-2020، متوائمة مع أهداف آيتشي العشرين. لتحقيق هذه الاستراتيجية، خصصت الدولة كافة الإمكانيات والموارد اللازمة، مما أدى إلى تحقيق تقدم ملحوظ وريادة عالمية في العديد من المؤشرات البيئية والتنافسية. ومع تزايد التحديات البيئية وتنامي آثار التغيرات المناخية على المستوى العالمي، تبنى مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي إطار كونمينغ-مونتريال العالمي أهدافًا جديدة للمحافظة على التنوع البيولوجي. استجابة لهذه التطورات، قامت الإمارات بتطوير الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي، مستندة في ذلك إلى مخرجات المؤتمر وتقييم الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي السابقة، حيث تهدف الاستراتيجية الجديدة التي تمتد حتى عام 2031 إلى تعزيز المكتسبات التي حصدتها الدولة في البيئة والاقتصاد والمجتمع، من خلال رؤية وطنية جديدة وتوجهات استراتيجية تشمل الأبعاد الحكومية والعالمية. تركز الاستراتيجية الجديدة على ستة توجهات استراتيجية معنية بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتحت رؤية وطنية جديدة تهدف إلى ضمان تنوع بيولوجي مستدام.

ونظراً لأن حماية التنوع البيولوجي تتطلب بذل جهود من عدة قطاعات فلابد من وجود إطار مؤسسي جامع ينسق بين الجهود الوطنية ويوجهها لخدمة أهداف الاستراتيجية. وبهدف ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية وتحديد نشاطاتها التفصيلية تم تطوير الإطار العام للاستراتيجية ليشمل رؤية واضحة وأهداف برامج ومشاريع رئيسية يتم متابعتها من خلال وضع خطط لتنفيذها وآلية لقياس المؤشرات. وفي إطار موائمة الاطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي بالتوجهات العالمية، تم إعدادها تماشياً مع اطار كيونمنغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والذي تم اعتماده عام 2023، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تتوافق تحديداً مع الهدفين 15 والذي ُيعنى بالحياة على الأرض ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتنوع البيولوجي كون أنه يهدف إلى حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ووقف فقدان التنوع البيولوجي، بينما يسعى الهدف 14 إلى التركيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

2. الوضع الحالي

2.1 نظرة عامة

2.1.1 النظم البيئية في دولة الامارات العربية المتحدة

تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبلغ مساحتها 71,023.6 كم2، أنظمة إيكولوجية وموائل طبيعية وأنواع من الحيوانات والنباتات البرية والبحرية التي تتميز بتكيفها مع المناخ الصحراوي وتحملها للجفاف نظراً لانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف الجافة والحارة، حيث تنقسم الدولة إلى أربعة أنواع رئيسية من الانظمة البيئية.

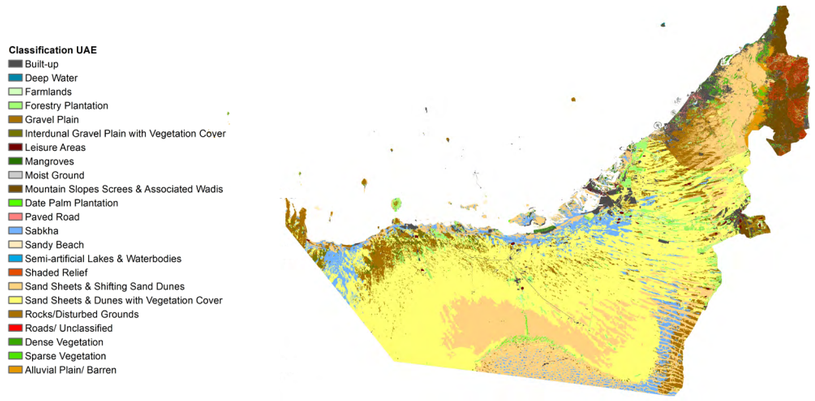

خارطة موائل دولة الامارات العربية المتحدة (المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء)

النظام البيئي الصحراوي: تشكل الصحراء في الإمارات 80% من إجمالي مساحة الدولة، فالبيئة الصحراوية تدعم أنواع مختلفة من النباتات الموسمية المتفرقة، وتشكل العديد من النباتات المحلية التي تكيفت مع الظروف المناخية القاسية بالدولة مصدراً هاماً للرعي وتستخدم كعلف للحيوانات وهي ذات قيمة كبيرة في تثبيت الكثبان الرملية، كما أن لها العديد من الاستخدامات الطبية

النظام البيئي الجبلي: تشكل الجبال في الدولة نسبة 6 .2% من المساحة الاجمالية، ويبلغ طولها 155 كيلومتراً، تفصل ما بين بحر عمان شرقاً والكثبان الرملية للخليج العربي غرباً، حيث تنقسم الجبال إلى مرتفعات رؤوس الجبال، والمرتفعات الوسطى ومرتفعات الشمالية الجبال المنعزلة، وتتميز بشدة التضاريس، بسبب تكوينها الصخري، فهي فقيرة من الغطاء النباتي.

النظام البيئي البحري والساحلي: تمتد سواحل الدولة من الخليج العربي إلى بحر عُمان، وتبلغ مساحة المياه البحرية الإقليمية27,624 كم2، كما تضم مجموعة من الجزر والعديد من الموائل المتنوعة منها الشعاب المرجانية والحشائش البحرية والشواطئ الرملية والصخرية والطينية والسبخات الساحلية وغابات أشجار القرم التي تجاوزت مساحتها 205 كم2. تلعب البيئات البحرية والساحلية دوراً هاماً في توفير الغذاء، حيث يعتبر صيد الأسماك شريان الحياة التقليدية في المجتمع، كما استخدمت البيئة البحرية تاريخياً للنقل والسكن، وشكّل اللؤلؤ في الماضي حجر الأساس لاقتصاد المجتمع، وتعتبر البيئة البحرية والساحلية موئلاً للعديد من الأنواع البحرية، فهي تمثل مواقع لتفريخ الأسماك الهامة وتساهم في حماية الشواطئ من التعرية الساحلية، كما تلعب دوراً في المساهمة في التكيف مع تغير المناخ، وتعد مصدر اهتمام للنشاطات الصناعية والتجارية والثقافية والترفيهية.

نظام الأراضي الرطبة: تغطي الأراضي الرطبة مساحة إجمالية قدرت بـ 391.65 كم2 مربعاً من مساحة الدولة بنهاية 2020، وتعد هذه المساحات واحدة من أغنى النظم البيئية الطبيعية إنتاجية، سواء من ناحية مساهمتها في توفير الخدمات والموارد الأساسية، حيث أنها تتميز بوجود موائل بيئية مثل أشجار القرم والسبخات المالحة ومسطحات المد والجزر، والتي تعد مخازن كبيرة للكربون وحاجزاً طبيعياً يحد من الآثار الضارة للعواصف وموجات المد وارتفاع مستوى البحر، كما تعد الأراضي الرطبة الداخلية الغنية بالمياه العذبة نموذجاً مميزاً في النظم البيئية الجبلية، حيث تحتوي على غطاء نباتي كبير يعد موئلاً للعديد من الأنواع.

2.1.2 الأنواع المحلية

تحتضن دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقارب 598 نوعاً من النباتات الوعائية وتضم المناطق الجبلية المتمثلة في رؤوس الجبال، وجبال الحجر، وجبل حفيت أكبر عدد من أنواع النباتات الوعائية بشكل عام. كما تم تسجيل 58 نوعًا من الثدييات المحلية 39 نوعًا بريًا و19 نوعًا بحريًا. وتم تسجيل 72 نوعًا من الزواحف والبرمائيات المحلية والتي تشمل البرمائيات والزواحف البرية والثعابين البحرية والسلاحف البحرية.

وتم تسجيل 66 نوعًا من الشعاب المرجانية، و80 نوعًا من الأسماك الغضروفية التي موطنها المياه الإقليمية البحرية لدولة الإمارات. إلا أنه من المرجح أن يكون العدد الفعلي للأنواع المعروفة في الدولة أعلى من ذلك بكثير، حيث لا تزال هناك العديد من المناطق التي لم يتم مسحها بدقة. ويقدر العلماء أنه قد يكون هناك ما يصل إلى 10000 نوع من النباتات والحيوانات بما فيهم اللافقاريات في الدولة.

2.2 الضغوطات والتأثيرات على التنوع البيولوجي

يتعرض التنوع البيولوجي الى عدد من الضغوط التي تهدد بقاء العديد من الأنواع وتعطل الأنظمة البيئية حيث تطلب هذه الضغوط تدخلًا واعيًا وفعّالًا. تشمل هذه الضغوطات التالي:

2.2.1 التغير المناخي: يمثل التغير المناخي أحد أبرز الضغوط على التنوع البيولوجي. يؤدي التغير في درجات الحرارة وأنماط الطقس إلى تغيير النظم البيئية، مما يؤثر سلباً على الأنواع الحية ويخل بالتوازن البيئي. تأثيرات التغير المناخي تتراوح من تحول في توزيع الأنواع إلى انقراض بعضها، خاصة تلك التي لا تستطيع التكيف مع التغيرات السريعة في بيئاتها.

2.2.2 الأنواع الغريبة الغازية: الأنواع الغازية هي كائنات حية تُدخل إلى بيئات جديدة، حيث يمكن أن تتسبب في إزاحة الأنواع المحلية وتغيير التوازن البيئي. هذه الأنواع غالباً ما تكون أكثر قدرة على التكيف وتنافسية، مما يؤدي إلى تقليل التنوع البيولوجي وإحداث تغييرات جذرية في النظم البيئية.

2.2.3 التلوث: التلوث بأشكاله المختلفة يشكل تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجي. الملوثات تؤثر على جودة الهواء والماء والتربة، مما يؤدي إلى تدهور صحة الأنظمة البيئية وتعريض الأنواع المختلفة للخطر.

2.2.4 التوسع العمراني وفقدان المواطن الطبيعية: التوسع العمراني وتحويل الأراضي لاستخدامات بشرية يؤدي إلى فقدان المواطن الطبيعية وتدمير النظم البيئية. هذا ينتج عنه فقدان التنوع البيولوجي حيث تفقد الأنواع مواطنها الأصلية، مما يؤدي إلى تقليل عدد الأنواع وانقراضها.

2.2.5 الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية: الصيد الجائر والتعدين وقطع الأشجار بطريقة غير مستدامة تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتقليل التنوع البيولوجي. هذه الأنشطة تؤدي إلى تدهور النظم البيئية وتقليل فرص بقاء الأنواع المتأثرة.

2.2.6 الاتجار غير المشروع بالحياة البرية: الاتجار غير المشروع بالحياة البرية يمثل أحد الضغوط الرئيسية على التنوع البيولوجي على مستوى العالم. هذه التجارة تشمل الصيد والبيع غير القانوني للحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض. يؤدي هذا النشاط إلى استنزاف الأنواع في بيئاتها الطبيعية، مما يخل بالتوازن البيئي ويهدد بقاء تلك الأنواع. الاتجار غير المشروع يقود أيضًا إلى تفاقم مشكلة الأنواع الغازية، حيث يمكن للأنواع التي يتم نقلها عبر الحدود أن تصبح جزءًا من النظم البيئية الجديدة، مسببة تأثيرات سلبية.

2.3 أهم الإنجازات والمشاريع في مجال التنوع البيولوجي

2.3.1 القائمة الحمراء الوطنية:

حماية الحياة الفطرية وضمان استمراريتها تعد من الأولويات الاستراتيجية الرئيسية ضمن جهود الإمارات المستمرة للمحافظة على البيئة. في هذا السياق، وبهدف تحقيق المؤشرات العالمية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعاونت الدولة مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لإعداد المشروع الوطني لقائمة الأنواع المهددة بالانقراض (القائمة الحمراء) (2018/ 2020). يركز هذا المشروع على دراسة وتقييم حالات الأنواع المختلفة الموجودة في الدولة، مثل الثدييات، الطيور، البرمائيات، الزواحف، النباتات الوعائية، ومجموعة مختارة من الأنواع البحرية مثل أسماك القرش، والشعاب المرجانية، والأسماك العظمية. كما يقوم المشروع بقياس فعالية السياسات الحالية المعمول بها للحفاظ على هذه الأنواع، وتحديد الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لمواصلة حمايتها، حيث تم تقييم 1167 نوعاً بالدولة، 433 منها أنواع بحرية و734 نوعاً برياً. بالإضافة إلى حساب مؤشر القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض لهذه الفئات والتي بلغت 0.82، مع العلم انه كلما قربت النتيجة إلى واحد كلما قل التهديد على الأنواع. يتم تلخيص أبرز نتائج هذا المشروع في الأقسام التالية.

2.3.1.1 تقييم حالة الثدييات البرية والبحرية

تم تقييم 58 نوع من الثدييات البرية والبحرية 39 منها نوعًا برياً، و19 نوعًا بحرياً، حيث أظهرت دراسة حالة أنواع الثدييات في الدولة أن نسبة الأنواع المهددة بالانقراض من إجمالي عدد أنواع الثدييات بلغ 24% وعلى رغم من ذلك فإن مؤشر القائمة الحمراء للأنواع تحسن إذ كان 0.61 عام 1996 ليصبح 0.63 في عام 2018، علماً بأنه كلما اقترب مؤشر القائمة الحمراء للأنواع إلى القيمة 1 كلما تحسنت حالة تهديد الأنواع حيث أن القيمة 1 تعني أن الأنواع غير مهددة بالانقراض وفي حالة مستقرة.

نسبة الأنواع من الثدييات البرية والبحرية التي تم تقييمها في كل فئة من فئات القائمة الحمراء

2.3.1.2 تقييم حالة الزواحف والبرمائيات

تضم الدولة ما يقارب 72 نوعاً من الزواحف البرية والبحرية المحلية منها 57 نوعاً من الزواحف البرية منها نوع واحد مستوطن وهو الوزغ ذو الأصابع الورقية و نوعين من البرمائيات المتمثلة في الضفادع التي تعيش في الوديان، كما تم تسجيل في الدولة ثمانية أنواع من الثعابين البحرية وخمسة أنواع من السلاحف البحرية، تبلغ نسبة الأنواع المهددة بالانقراض من الزواحف والبرمائيات البرية والبحرية 12% من إجمالي عدد الزواحف والبرمائيات كما أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة مؤشر القائمة الحمراء للزواحف في الدولة بلغ 0.91، وهو الأمر الذي يعكس انخفاض التهديدات على أنواع الزواحف في الدولة مقارنة بالثدييات، مع العلم انه لم يتم حتى حينه قياس مؤشر القائمة الحمراء للزواحف عالمياً.

نسبة الأنواع من الزواحف والبرمائيات البرية والبحرية التي تم تقييمها في كل فئة من فئات القائمة الحمراء

2.3.1.3 تقييم حالة الطيور

تم تسجيل ما يقارب 459 نوعاً من الطيور وتقييم 167 منها في الدولة، وهي الطيور المتواجدة بشكل منتظم والطيور المستوطنة. حيث أوضحت الدراسة أن 53% من أنواع الطيور المتواجدة في الدولة مهددة بالانقراض، وقد بلغ مؤشر القائمة الحمراء للطيور في الدولة 0.66 عام 2019 بينما قيمة المؤشر عالميا يبلغ 0.91.

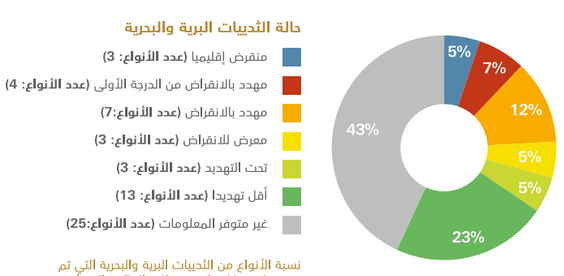

نسبة أنواع الطيور البرية والبحرية التي تم تقييمها في كل فئة من فئات القائمة الحمراء

2.3.1.4 تقييم حالة المجموعات المختارة من الأنواع البحرية

تم تقييم 126 نوع من الأسماك العظمية الهامة اقتصاديا و80 نوعا من الأسماك الغضروفية والمتمثلة في 54 نوع من أسماك القرش و26 نوع من أسماك اللخمة.

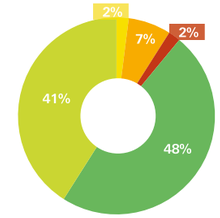

أظهرت النتائج أن نسبة 11% من أنواع الأسماك العظمية و60% من الأسماك الغضروفية المتواجدة في الدولة هي مهددة بالانقراض، حيث بلغ مؤشر القائمة الحمراء للأسماك الغضروفية 0.60 ومؤشر القائمة الحمراء للأسماك العظمية 0.88.

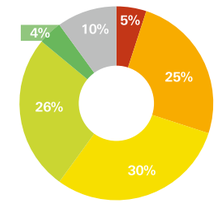

كما تم تقييم 66 نوعا من الشعاب المرجانية وأظهرت الدراسة أن 42% منها مهدد بالانقراض وأن مؤشر القائمة الحمراء للشعاب المرجانية بلغ 0.54.

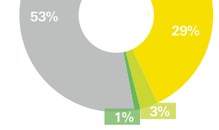

2.3.1.5 تقييم حالة النباتات الوعائية المحلية

تم تسجيل أكثر من 945 نوعاً من النباتات الوعائية في الدولة، ومنها تم تحديد وتقييم 598 نوعاً محلياً، حيث أوضحت نتائج تقييم حالة النباتات الوعائية أن 8% منها مهددة بالانقراض و3% أقل تهديداً و62% منها غير مهدد بالانقراض، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة مؤشر القائمة الحمراء للنباتات في الدولة بلغ 0.94 عام 2021، وهو ما يمثل زيادة في تهديد وتعرض النباتات للانقراض بشكل طفيف. مقارنة بعام 1996 حيث بلغ قيمة مؤشر القائمة الحمراء 0.96.

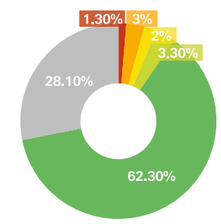

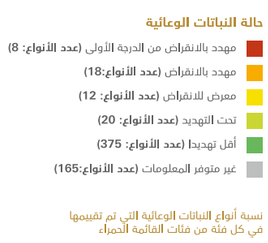

2.3.2 استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية 2022 – 2026

تؤثر الأنواع الغريبة الغازية بشكل كبير على استدامة البيئة والتنوع البيولوجي، وتم تعريف الأنواع الغازية على أنها أنواع من النباتات والحيوانات والكائنات الأخرى غير المحلية للدولة، التي انتشرت وأثرت بشكل سلبي بيئياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو صحياً. وقد تم تسجيل 24 نوع غريب غازي في الدولة ذات أولوية في المكافحة، وعليه قامت الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها والحد منها وذلك من خلال إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية. حيث تتضمن الاستراتيجية نظرة عامة عن الوضع الحالي للأنواع الغازية في الدولة وحددت إجراءات لإدارتها. كما ارتكزت الاستراتيجية الوطنية على 5 أهداف رئيسة متمثلة في تحسين الوعي العام بالأنواع الغريبة الغازية، وتعزيز القدرة على إدارة الأنواع الغازية، ومنع إدخالها وانتشارها، وإدارة الانواع الغازية ذات الأولوية في المكافحة، وتعزيز وتقوية التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2.3.3 برامج إكثار وإعادة تأهيل وإعادة توطين الأنواع المحلية

تقوم مراكز الاكثار بالدولة بإعداد وتنفيذ برامج ومشاريع عديدة لإكثار الأنواع المهددة بالانقراض وإعادة توطينها وذلك وفق لأولويات الدولة ودرجة تهديد النوع في الطبيعة. يتم اكثار العديد من الأنواع المهددة بالانقراض وتشمل الصقور والنمر العربي والفهد الصياد والغزلان. ويعتبر برنامج حماية المها العربي من الانقراض، وتوطينه في امكان انتشاره من أهم برامج الاكثار ومن أعظم قصص النجاح التي تمت لإعادة النوع من الانقراض. وتعد برامج حماية الصقور في الدولة من البرامج التي تتولاها القيادة اهتمام كبيرة ويوجد الكثير من المهتمين في اكثار هذه الأنواع التي ترتبط بالتراث. توجد العديد من مراكز الاكثار بالدولة خاصة بإكثار الصقور وتم انتاج العديد من الصقور حيث تحسنت أنواع الصقور المُنتجة بحيث أصبحت ذات مناعة وتمتاز بصفاتها المميزة في الصيد وكذلك بصفاتها الجمالية وذلك بفضل الأبحاث العلمية. كما يعد برامج إكثار الحبارى في الدولة من البرامج التي لاقت نجاح كبير محليا وعالميا، حيث يقوم الصندوق الدولي لصون الحبارى من خلال مراكز الاكثار المنتشرة داخل الدولة وخارجها بجهود حثيثة في إكثار الحبارى في الأسر، بغرض زيادة أعدادها وإطلاقها في بيئاتها الطبيعية، والذي يؤدي إلى حماية الحبارى من الانقراض في جميع مواطن انتشارها. ومن مراكز الاكثار في الدولة، مركز شبة الجزيرة العربية حيث نجح المركز بإكثار أنواع محلية وتشمل الوشق العربي والطهر العربي النمر العربي وأنواع من الغزلان المنتشرة في بيئة الدولة وفي بيئة شبة الجزيرة العربي.

2.3.4 المحميات الطبيعية

تم إنشاء المحميات الطبيعية بدولة الامارات بهدف التصدي للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي البحري والبري. وقد ارتفع عدد المحميات الطبيعية التي تم الإعلان عنها بالدولة من 19 محمية في عام 2010 إلى 49 محمية في عام 2023، حيث تمثل المساحة الإجمالية لتلك المناطق المحمية 15.53 ٪ من إجمالي مساحة الدولة. وتنقسم المحميات الطبيعية إلى مناطق محمية برية وبحرية موزعة على 17 منطقة محمية بحرية و32 منطقة محمية برية. كما ارتفع عدد المحميات التي تم تسجيلها كمحميات أراضي رطبة ذات أهمية عالمية في إطار اتفاقية الأراضي الرطبة "رامسار" من محميتين عام 2010 إلى 10 محميات عام 2019. قد حققت دولة الإمارات الهدف العالمي أيتشي رقم 11 والخاص باتفاقية التنوع البيولوجي المتعلق بالمحميات الطبيعية، إذ تجاوزت مساحة المحميات البرية في الدولة 18%، كما تجاوزت مساحة المحميات البحرية 12%. وتوصي مقررات اتفاقية التنوع البيولوجي بزيادة الهدف ليصل إلى 30% بحلول عام 2030. يتم تقييم فعالية إدارة المحميات كل سنتين، لضمان الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية في دولة الامارات، وتحسنت نتائج فعالية إدارة المناطق المحمية خلال الأعوام من 2014 إلى 2022، من 57% إلى 68.48%.

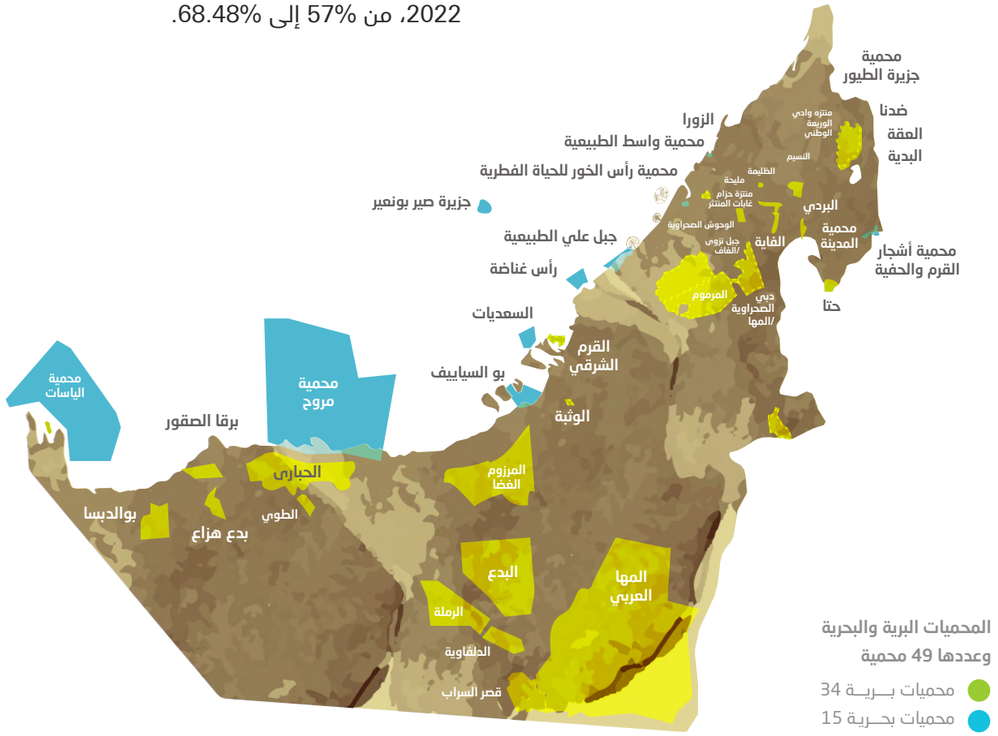

التوزيع الجغرافي للمحميات البرية والبحرية

2.3.5 المواقع الهامة للتنوع البيولوجي

تعد المواقع الهامة للتنوع البيولوجي من المناطق التي تساهم بشكل كبير في حماية التنوع البيولوجي من الانقراض والحفاظ على حالة استقراره. حيث توفر هذه المناطق بيئة آمنة للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية، وتساعد على الحفاظ على التوازن البيئي من خلال دعم الأنظمة البيئية المختلفة وتوفير الموارد الطبيعية الضرورية، بالإضافة إلى توفير خدمات بيئية مثل تنقية الهواء والمياه، وتحسين جودة التربة، وتخزين الكربون وتوفير الموارد الجينية للنباتات والحيوانات. في سنة 2023، تم اعتماد تسع مواقع ذات أهمية عالمية للتنوع البيولوجي (KBA) في كل من إمارة أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة وأم القيوين، وتبلغ مساحتها الاجمالية 13,660.4 كم2 حيث تعتبر الدولة الأولى في الشرق الأوسط في تحديد المناطق الهامة لأطوم البحر والمها العربي والغزال العربي وغزال الرمال.

التوزيع الجغرافي للمواقع الهامة للتنوع البيولوجي (9 مواقع)

2.3.6 المواقع الهامة للطيور

يهدف برنامج المواقع الهامة للطيور إلى تحديد شبكة عالمية من مواقع هامة للحفاظ على الطيور والحياة البرية الأخرى في العالم. إضافة إلى أهميتها الدولية للتنوع البيولوجي. تم إعلان 30 موقعاً هاماً للطيور في الدولة والتي تغطي مساحة 4,204 كم2 والتي تمثل موئل لأكثر من 291 نوعا من الطيور، والتي شهدت ارتفاعا مقارنة بعام 1993 حيث كانت عدد المناطق الهامة للطيور 19 منطقة.

التوزيع الجغرافي للمناطق المهمة للطيور (30 موقع)

2.3.7 الشبكة الدولية للمناطق الهامة للسلاحف البحرية

في عام 2015، تم إدراج موقعين في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الشبكة الدولية للمناطق الهامة للسلاحف البحرية الملحقة بمذكرة التفاهم الخاصة بحماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، وهما جزيرة صير بونعير وجزيرة بوطينة. ويأتي هذا الإدراج اعترافا بأهمية هذين الموقعين للسلاحف البحرية عالمياً كونهما يمثلان مساراً لهجرة السلاحف البحرية، وموئلاً هاماً للسلاحف البحرية.

2.3.8 المناطق البحرية الهامة دوليا إيكولوجيا أو بيولوجيا

اعتمدت اتفاقية التنوع البيولوجي عام 2017، خمس مناطق بحرية ذات أهمية عالمية بيولوجيا وإيكولوجيا، تم ترشيحها من قبل الدولة خلال ورشة العمل الإقليمية، بشأن تلك المناطق، في إقليم شمال غرب المحيط الهندي ومنطقة الخليج، والمناطق البحرية هي محمية مروح البحرية بإمارة أبو ظبي، ومنطقة الياسات ومنطقة الجنوب الغربي المحاذية لها، ومحمية جبل علي البحرية بإمارة دبي وجزيرة صير بو نعير البحرية، ومحمية خور كلباء بإمارة الشارقة، كمناطق ذات أهمية إيكولوجية وبيولوجية عالمياً.

2.4 التقدم المحرز للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2014-2021

لتعزيز التعاون في مجال التنوع البيولوجي، وعكس الجهود الضخمة التي بذلتها دولة الإمارات وما حققته من إنجازات هامة في هذا المجال، قامت الدولة بتطوير الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2014-2021، تحقيقاً لالتزامات اتفاقية التنوع البيولوجي والتي انضمت لها الدولة عام 1999.

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي خمسة توجهات استراتيجية، وضع لكل توجه مجموعة من الأهداف بلغ عددها 21 هدف، حيث تم قياس مدى التقدم المحرز في كل هدف بناءً على المبادرات والمشاريع التي تم حصرها على المستوى الوطني كالتالي:

تحقق تقدم نحو الهدف ولكن بمعدل غير كاف

على المسار الصحيح لتحقيق الهدف

على المسار الصحيح لتجاوز الهدف

التوجه الاستراتيجي الأول:
ادماج مفاهيم التنوع البيولوجي في كافة القطاعات والمجتمع

- التوعية بقيم التنوع البيولوجي
- دمج قيم التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط وصنع القرار
- إلغاء الحوافز والاعانات الضارة للتنوع البيولوجي وتطبيق حوافز إيجابية
- اعتماد تدابير وخطط لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام

التوجه الاستراتيجي الثاني:
تقوية القاعدة المعرفية وبناء القدرات من أجل صون وإدارة التنوع البيولوجي

- تم تقييم ومراقبة حالة واتجاه عناصر التنوع البيولوجي الرئيسية بالدولة وربطها بعملية صنع القرار
- يتم الأخذ بعين الاعتبار الممارسات والمعارف والابتكارات التقليدية ذات الصلة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي عند تطوير السياسات والتشريعات المحلية والوطنية

التوجه الاستراتيجي الثالث:
تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق حماية الموائل والأنواع والتنوع الوراثي وتأهيل الأنظمة البيئية المتدهورة

- تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل 10 دول في المؤشر الفرعي المتعلق بالتنوع البيولوجي ضمن مؤشر الأداء البيئي
- يتم حفظ 12٪ من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية، و 14٪ من المناطق الساحلية والبحرية
- يتم تطوير وتنفيذ برامج لتحسين حالة الصون لأكثر الأنواع تهديداً بالانقراض
- يتم خفض معدل فقدان الموائل الطبيعية، بما في ذلك الموائل الحرجة
- يتم تحسين مساهمة الأنظمة الإيكولوجية في مخزون الكربون عن طريق حماية والبدء بإعادة تأهيل الموائل المتدهورة، مما يساعد في تخفيف آثار تغير المناخ والتصحر
- تنفذ خطط اعاده تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة التي توفر خدمات أساسية
- يتم حفظ وحماية الموارد الوراثية الهامة في الدولة

التوجه الاستراتيجي الرابع:
خفض الضغوط على البيئات البرية والبحرية

- تدار الموارد البحرية الحية الهامة والمعرضة للاستنزاف بشكل مستدام
- تدار بشكل مستدام الأراضي الحكومية والخاصة، المستغلة بغرض الزراعة وتربية الأحياء المائية والغابات
- يخفض التلوث من المصادر المختلفة إلى مستويات لا تضر بوظائف الأنظمة الإيكولوجية الحساسة والتنوع البيولوجي
- يتم تحديد جميع الأنواع الدخيلة والأنواع الغازية ومساراتها ووضع وتنفيذ خطط إدارة للسيطرة على الأنواع ذات الأولوية
- يتم وضع خطط العمل والبدء في تنفيذها لخفض تأثيرات الانشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة وتحسين مقاومتها لتأثيرات تغير المناخ

التوجه الاستراتيجي الخامس:
تعزيز التعاون والتنسيق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي

- 2016 تكون استراتيجية التنوع البيولوجي قد اعتمدت من قبل الحكومة الاتحادية وبدأ تنفيذ برامجها على كافة المستويات في الدولة
- تخصص الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية للتنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للدولة على المستويين الاتحادي والمحلي
- يتم تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بشكل فعّال ومتسق

2.5 التحليل الداخلي والخارجي للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

في إطار تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وللتأكد من تطوير أهداف وبرامج وطنية تعكس رؤية الدولة وتحقق الأهداف العالمية، تم الاعتماد على منهجيتين رئيسيتين في التحليل الأولى هي تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (التحليل الرباعي - SWOT) وتحليل التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجيا والبيئية (تحليل البيئة الخارجية- PESTEL) وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي للاستفادة منها في تحديث الاستراتيجية الوطنية.

تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis)

نقاط القوة	الفرص
- وجود علاقات جيدة بين الشركاء مما يسهل التنسيق ويعزز فعالية تنفيذ أهداف الاستراتيجية. - وجود مجموعة من المهارات الفنية والخبرات المتخصصة على المستوى الوطني والذي يعتبر موردًا قيمًا لتطوير وتنفيذ برامج فعّالة. - القدرة على استشراف التحديات المستقبلية وتوفير المعلومات اللازمة لصانعي القرار تسهم في تخطيط أكثر استباقية. - وافر البيانات والمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لدى الشركاء يسهل عملية التخطيط والتقييم ويحسن القرارات المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي. - توافر سياسات وطنية ومحلية تساهم في حماية التنوع البيولوجي يعزز الجهود المبذولة ويضمن استمرارية التنمية المستدامة. - وجود الدعم المستمر من قيادة الدولة يعد حافزًا قويًا لتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي.	- وجود رؤى طموحة كرؤية نحن الامارات 2031، ومئوية الإمارات 2071، والتي توفر إطارًا زمنيًا واضحًا لتحقيق أهداف طويلة المدى في حماية التنوع البيولوجي، مما يشجع على التخطيط والاستثمار المستقبلي في هذا المجال. - السمعة الجيدة للدولة على المنصة الدولية توفر فرصة لتعزيز القيادة والمبادرات العالمية في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي. - توفر تكنولوجيا متطورة في مجالات متعلقة بالتنوع البيولوجي، والتي تساهم في تعزيز البحوث والتطوير. - وجود مكاتب منظمات دولية ذات علاقة بالتنوع البيولوجي بالدولة مما يعزز التعاون والشراكات مع المنظمات العالمية، مما يساهم في تبادل المعرفة والخبرات. - وجود اهتمام بدعم مشاريع مبتكرة تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي ويعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

نقاط الضعف	التهديدات
- عدم وجود نظام فعال لتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة حول التنوع البيولوجي يمكن أن يعيق التنسيق والتعاون، مما يؤدي إلى ضعف الإبلاغ عن الجهود المبذولة. - نقص الوعي في بعض القطاعات الصناعية حول كيفية تأثيرها على التنوع البيولوجي، مما ن يؤدي إلى استمرار الممارسات الضارة ويعيق الجهود الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي.	- النمو السكاني والتوسع الحضري يمكن أن يؤدي إلى فقدان المواطن الطبيعية وتدهور النظم البيئية، مما يهدد التنوع البيولوجي. - الزيادة في الأنشطة الاقتصادية غير المستدامة يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال الزائد للموارد وتلوث البيئة. - ممارسة الأنشطة غير المستدامة كالصيد الجائر والرعي الجائر والاحتطاب، والتي يمكن أن تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية. - انتشار الأنواع الغريبة الغازية والتي يمكن أن تؤدي إلى تدمير الموائل الطبيعية للأنواع المحلية وفقدانها. - المخاطر البيولوجية كالأمراض والآفات الزراعية والتي يمكن أن تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي، وتهدد الأنواع ونظمها البيئية.

العوامل التي تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (PESTLE Analysis)

محور سياسي

- دعم القيادة لمبادرات التنوع البيولوجي يؤكد على أهمية هذا المجال في الأجندة الوطنية.
- تعدد السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي تظهر مدى التزام الدولة بحماية التنوع البيولوجي.
- عضوية الدولة في الاتفاقيات الدولية تعزز التعاون الدولي وتحقق الالتزامات العالمية في مجال حفظ التنوع البيولوجي.

محور اقتصادي

- التطور العمراني السريع يمثل تحديًا في الحفاظ على الموائل الطبيعية والتوازن البيئي.
- تنوع الأنشطة والبرامج السياحية توفر فرصاً لتعزيز الاقتصاد ورفع الوعي بأهمية التنوع البيولوجي.
- وجود بيئة استثمارية جاذبة تساهم في جذب الاستثمارات لمشاريع البيئة والتنوع البيولوجي.

محور اجتماعي

- نمو السكان وتنوع الثقافات يتطلب برامج توعية متعددة الثقافات لدعم حماية التنوع البيولوجي.
- تباين الفئات العمرية في الدولة يساهم في نشر التوعية بأهمية دور الشباب في حماية التنوع البيولوجي.

محور التكنولوجية

- التطور التكنولوجي والبنية التحتية المتقدمة توفر أدوات لرصد وحماية التنوع البيولوجي.
- الاستثمار في التكنولوجيا والخدمات الرقمية تدعم إيجاد حلول مبتكرة لحماية التنوع البيولوجي.

محور قانوني

- تعدد التشريعات وتوحيدها بين الإمارات يضمن تطبيق موحد للقوانين البيئية.
- إنفاذ القوانين البيئية ومراقبة تنفيذها يعزز حماية الأنواع والمواطن الطبيعية.

محور بيئي

- يمثل التغير المناخي والكوارث الطبيعية تحديات مباشرة للتنوع البيولوجي وتتطلب استراتيجيات للتكيف والتخفيف.
- يؤدي التلوث، وانتشار الأنواع الغازية، والاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض إلى تدهور النظم البيئية وزيادة احتمالية خطر انقراض الأنواع.
- يؤثر تغير استخدام الأراضي على المواطن الطبيعية ويحتاج إلى إدارة متوازنة لتحقيق التنمية المستدامة.

2.6 الترابط مع الاستراتيجيات الأخرى

2.6.1 الصعيد العالمي

التنوع البيولوجي هو أساس الحياة، وهو ما يعزز سبل رزق الشعوب وقدرتها على بلوغ أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، والغابات، ومصائد الأسماك، والسياحة، وغيرها.

في إطار موائمة الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 بالتوجهات العالمية، تم إعداد هذه الاستراتيجية وصياغة أهدافها تماشياً مع إطار كيونمنغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والذي تم اعتماده عام 2023، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تتوافق تحديداً مع الهدفين 14 و15. حيث أن الهدف 15 يُعنى بالحياة على الأرض ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتنوع البيولوجي كون أنه يهدف إلى حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية ووقف فقدان التنوع البيولوجي، بينما يسعى الهدف 14 إلى التركيز على الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

وعليه تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال حماية التنوع البيولوجي، مع التأكيد على دور الابتكار والتكنولوجيا في تطوير أساليب جديدة وفعالة لحماية الأنواع والنظم البيئية، كما تركز على أهمية التوعية المجتمعية وتعزيز مشاركة الجمهور والقطاعات المختلفة في جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الكوكب للأجيال القادمة

2.6.2 الصعيد الوطني

قامت حكومة دولة الإمارات بإعداد عدة استراتيجيات وخطط، وذلك تطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في مجال التخطيط الاستراتيجي، ولمواصلة رؤية المغفور له الشيخ زايد والآباء المؤسسين والمضي قدما على خطاهم، ولتحقيق أهداف القيادة الرشيدة للدولة، وبغرض تحقيق التكامل فيما بين الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات الوطنية الأخرى، حيث يوضح هذا القسم توافق الاستراتيجية الوطنية ومؤشراتها مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى.

مئوية الإمارات 2071

تشمل مئوية الإمارات 2071 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حفظه الله، رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد لخمسة عقود، وتشكّل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، حيث تسعى "المئوية " إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل لتكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071.

رؤية "نحن الامارات 2031"

تطمح رؤية "نحن الإمارات 2031" إلى استكمال مسيرة الدولة التنموية للعقد القادم وتركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية. تسعى الدولة من خلال هذه الرؤية إلى تعزيز مكانتها كشريك عالمي، ومركز اقتصادي جاذب ومؤثر، وإبراز النموذج الاقتصادي الناجح للدولة، والفرص التي توفرها لكافة الشركاء العالميين.

السياسة العامة للبيئة لدولة الامارات

اعتمد مجلس الوزراء السياسة العامة للبيئة الهادفة إلى تعزيز جودة الحياة في الدولة، حاضراً ومستقبلاً، والتركيز على الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل كما تركز السياسة على المحافظة على التنوع البيولوجي في الدولة واستدامة مواردها ونظمها الإيكولوجية وخدماتها، ودمج اعتبارات وأهداف حماية البيئة والعمل المناخي في سياسات وخطط القطاعات المختلفة في الدولة، بالإضافة إلى تعزيز مساهمة قطاع الثروة الحيوانية والقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتنوع الغذائي، بما يدعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. وتتماشى الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي مع الأولويات

الوطنية للسياسة العامة للبيئة فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة الطبيعية بالتحديد في تحقيق إعادة تأهيل واستعادة ما لا يقل عن 80 % من الأراضي المتدهورة في الدولة.

سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2031

اعتمد مجلس الوزراء سياسة دولة الإمارات للاقتصاد الدائري، والتي تعد إطاراً شاملاً يحدد اتجاهات دولة الإمارات في تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية من خلال تبني أساليب وتقنيات الاستهلاك والإنتاج بما يضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الهدر.

السياسة العليا لدولة الامارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار

تهدف السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى إحداث تحول حقيقي في الاقتصاد الوطني وزيادة نسبة عامل المعرفة. كما تهدف إلى بناء ابتكارات مستدامة تقوم على العلوم والتكنولوجيا من أجل بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

سياسة الامارات للصناعات المتقدمة

أطلقت الدولة سياسة الإمارات للصناعات المتقدمة والتي تهدف الى تحفيز قطاع الأعمال لتبني وتطوير القطاعات الصناعية المستقبلية والتقنيات الحديثة، وتعزيز تنافسية الصناعات المحلية على المستوى العالمي والتحول نحو صناعات نظيفة ومستدامة في دولة الإمارات.

استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء

أطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء في عام 2012، وهي مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر في الدولة تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" تهدف من خلالها أن تكون دولة الإمارات رائداً عالمياً في هذا المجال، إضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نمواً اقتصادياً طويل المدى.

استراتيجية الامن المائي لدولة الامارات 2036

أطلقت دولة الامارات استراتيجية الأمن المائي 2036، الهادفة إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول إلى المياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى، بما ينسجم مع قوانين الدولة ومواصفات منظمة الصحة العالمية، ويسهم في تحقيق رخاء وازدهار المجتمع واستدامة نمو الاقتصاد الوطني.

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051

أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وجعل دولة الإمارات مركزًا رائدًا عالميًا في مجال الأمن الغذائي القائم على الابتكار.

الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الامارات 2017-2050

تمثل الأهداف الرئيسية للخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050 في إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الدولة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، وتقليل المخاطر وتحسين القدرة على التكيف مع التغير المناخي، وتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال حلول مبتكرة بالتعاون مع القطاع الخاص.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر

حظيت قضية مكافحة التصحر باهتمام بالغ ومبكر في دولة الإمارات، تعكسه الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة وما حققته من إنجازات هامة في هذا المجال، وأطلقت دولة الامارات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر والتي تهدف إلى التصدي للأسباب الكامنة وراء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتركيز على زيادة إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة والحفاظ على الموارد المائية لضمان استدامتها.

استراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية 2022 – 2026

أطلقت دولة الامارات الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للأنواع الغازية 2026 – 2022 والتي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والبيئة والمجتمع من تأثير الأنواع الغريبة الغازية، وتحسين الوعي العام بأنواعها، وإدارتها ومنع إدخالها وانتشارها.

3. الإطار العام للاستراتيجية

3. الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي 2031

الرؤيــة

ضمان تنوع بيولوجي مستدام

الرسالــة

تقييم وحفظ واستعادة التنوع البيولوجي لضمان استخدام رشيد وخدمات مصانة للنظم الطبيعية في دولة الامارات العربية المتحدة لضمان استدامة استخدامها واستثمارها بشكل أمثل للحاضر والمستقبل

الممكنات القطاعية

- نظام حوكمه متكامل لحفظ وصون النظم الايكولوجية البرية والبحرية
- ترويج وتبني وتطبيق التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي
- رفع الوعي والتثقيف وبناء القدرات والكفاءات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي
- ترسيخ مبدأ التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي
- تسهيل توفير الموارد المالية

الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2031

وتتضمن الاستراتيجية أيضًا رؤية متكاملة للحفاظ على الطبيعة والعمل المناخي، مما يعكس التبعيات بين الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (GBF) (المتفق عليه بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي) وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والروابط بين جزء الالتزامات الوطنية من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والمساهمات المحددة وطنيا. ولتحقيق ذلك تتضمن الاستراتيجية 6 توجهات استراتيجية و18 هدفاً و30 برامج ومشاريع رئيسية قصيرة وطويلة المدى يتم تنفيذها على المستوى الوطني كالتالي

التوجهات الاستراتيجية	الأهداف الاستراتيجية
1 تنمية وتحسين حالة الأنواع المهددة بالانقراض وموائلها	1. المحافظة وحماية ورصد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي. 2. إعادة تأهيل 80% من المناطق البرية والبحرية المتدهورة وذات الأهمية الإيكولوجية. 3. المحافظة على ما لا يقل عن 20% من النظم الايكولوجية البرية والبحرية وخدماتها. 4. استعادة و تحسين حالة الأنواع المحلية المهددة بالانقراض المعروفة بنسبة 10% مقارنة بالوضع الحالي. 5. تدار تجارة الحيوانات والنباتات الفطرية بطريقة فعالة ومستدامة للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض. 6. إدارة الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها مع التركيز على الأنواع ذات الأولوية. 7. خفض واحتواء ومراقبة مخاطر التلوث ورصد مصادرها للوصول إلى مستويات غير ضارة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية. 8. تقليل آثار التغير المناخي ومخاطر الكوارث على التنوع البيولوجي الى أدنى حد وتعزيز قدرته على الصمود. 9. زيادة مساحة وجودة وترابط المساحات الخضراء والزرقاء في المناطق الحضرية لتحسين صحة ورفاهية الانسان.
2 المحافظة على الموارد الوراثية المحلية واستدامتها وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنه	10. حفظ واستدامة الموارد الوراثية المحلية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ومعلومات التسلسل الرقمي (الجيني) لها. 11. ضمان ادارة المناطق الخاضعة للزراعة الصحراوية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك واستحداث تقنيات ذكية لاستدامتها.
3 إدارة الكائنات المحورة وراثيا ومنتجاتها واستثمارها بطريقة سليمة لحماية التنوع البيولوجي والمجتمع	12. اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز السلامة الأحيائية من الكائنات المحورة وراثيا ومنتجاتها.
4 تبني التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز تكامل البحوث العلمية والابتكارات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي	13. تعزيز استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في مجال التنوع البيولوجي. 14. تعزيز تكامل وتبادل البحوث العلمية والابتكارات في مجال التنوع البيولوجي.
5 تعزيز الوعي والتثقيف وبناء القدرات والكفاءات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي	15. رفع وعي المجتمع وتشجيعهم على تبني ممارسات استهلاكية مستدامة. 16. بناء وتعزيز القدرات والخبرات والكفاءات الوطنية في مجال التنوع البيولوجي.
6 تعزيز دور الشراكات وترسيخ مبدأ التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي	17. دمج قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وفي إطارات اتخاذ القرار على المستوى الوطني، وحث القطاع الخاص على إجراء تقييمات دورية للتأثيرات والمخاطر المرتبطة بأنشطتهم على التنوع البيولوجي. 18. عزيز الشراكة الفعالة في مجال حماية التنوع البيولوجي على المستوى الإقليمي والدولي.

4. الحوكمة وآلية التنفيذ

4.1. الحوكمة

لضمان تحقيق التوجهات والأهداف الاستراتيجية، تم وضع الخطة التنفيذية التي تتضمن البرامج والمشاريع الوطنية التي تم اقتراحها في ورشتي العمل الوطنيتين بمشاركة كافة الشركاء الوطنيين والمتمثلة في القطاع الحكومي الاتحادي والمحلي، القطاع الأكاديمي، القطاع الخاص، جمعيات النفع العام والمنظمات الدولية والإقليمية وممثلين من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا. والهدف من ذلك هو تشجيع المسؤولية المشتركة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي، وكذلك إقامة روابط أفضل مع العمليات ذات الصلة في مجالات السياسات الأخرى وعبر مستويات الإدارة. تم تحديد الجهات المسؤولة في التنفيذ في الخطة الاستراتيجية والتي قامت بتحديد أنشطتها والأنشطة الفرعية التي تساهم في تحقيق توجهات الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 وتحديد المدة الزمنية لتنفيذها والتي سيتم رفع التقدم المحرز في تنفيذها إلى وزارة التغير المناخي والبيئة المسؤولة على تنفيذ الاستراتيجية ورفع النتائج إلى مجلس الوزراء وإلى المنظمات الدولية ذات العلاقة.

4.2 الية التنفيذ

بموجب هذه الاستراتيجية يتم متابعة تنفيذ التوجهات والاهداف الاستراتيجية ووضع الخطط التنفيذية للإنجاز من خلال فرق عمل مختصة يتم تشكيلها وفقاً للاختصاص. ولضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية سيتم ترشيح نقاط اتصال من كل جهة مسؤولة على تنفيذ البرامج والمشاريع على الوجه التالي:

التوجه الاستراتيجي 1: تنمية وتحسين حالة الأنواع المهددة بالانقراض وموائلها

الهدف 1: حفظ وحماية ورصد المناطق الهامة للتنوع البيولوجي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تحديد وإدارة المناطق الهامة للتنوع البيولوجي الوطنية	نسبة المساحة المحمية من المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الوطنية	تشكيل فريق وطني للعمل على المشروع	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
		اجراء مقارنات معيارية للاطلاع على تجارب الدول بهذا الخصوص		
		اعداد المعايير الوطنية للمناطق الهامة للتنوع البيولوجي		
		عمل دراسة مكتبية للموائمة بين المعايير الوطنية ودراسات التنوع البيولوجي الميدانية (القائمة الحمراء، المواقع الهامة للطيور، المواقع الهامة البحرية)		
		تحديد المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الوطنية		

الهدف 2: إعادة تأهيل 80% من المناطق البرية والبحرية المتدهورة وذات الأهمية الإيكولوجية

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
إدارة المناطق المتدهورة البرية	مساحة المناطق المتدهورة البرية المعاد تأهيلها	حصر وتصنيف المناطق المتدهورة	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
		تطوير خطط لإعادة تأهيل واستعادة المناطق المتدهورة		
		قياس فعالية البرامج الخاصة بإعادة تأهيل واستعادة المناطق المتدهورة		
إدارة المناطق المتدهورة البحرية	مساحة المناطق المتدهورة البحرية المعاد تأهيلها	حصر وتصنيف المناطق المتدهورة		
		تطوير خطط لإعادة تأهيل واستعادة المناطق المتدهورة		
		قياس فعالية البرامج الخاصة بإعادة تأهيل واستعادة المناطق المتدهورة		

الهدف 3: المحافظة على ما لا يقل عن 20% من النظم الايكولوجية البرية والبحرية وخدماتها

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تنمية المحميات الطبيعية في الدولة	مساحة المحميات الاجمالية من مساحة الدولة	عقد ورشة عمل للقطاع الخاص والسلطات المحلية لمناقشة حالة المحميات الطبيعية والمحميات الجديدة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
		التنسيق مع السلطات المحلية والجهات ذات الصلة لاعتماد المواقع المحمية الجديدة		
		إعداد قرار مجلس الوزراء لتنظيم المحميات الطبيعية		
		تقييم الإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية وفق معايير (METT)		
تعريف خدمات النظم الايكولوجية ذات القيمة الاقتصادية العالية في الدولة	دمج التنوع البيولوجي في نظم المحاسبة والإبلاغ الوطنية، والذي يعرف بأنه تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (مؤشر فرعي للهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)	تطوير خرائط النظم الايكولوجية في الدولة		
		دراسة وتصنيف وتقييم خدمات النظم الايكولوجية وفق أهميتها الاجتماعية والاقتصادية		
		تطوير أداة العارض الالكتروني لمخرجات المشروع		
تطوير نماذج لمحاكاة خدمات النظم الايكولوجية الطبيعية	عدد الخدمات الابكولوجية التي تم محاكاتها على باستخدام نماذج المحاكاة	اختيار خدمات النظم الايكولوجية ذات القيمة الاقتصادية العالية		
		تطوير نماذج المحاكاة وفقاً لأفضل المعايير الدولية		
		اجراء التطبيق التجريبي لنماذج المحاكاة على أرض الواقع		
		تقييم النماذج التجريبية وتبني الناجح منها		

الهدف 4: استعادة وتحسين حالة الأنواع المحلية المهددة بالانقراض المعروفة بنسبة 5% مقارنة بالوضع الحالي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
البرنامج الوطني لاستعادة الأنواع المحلية	نسبة انجاز البرنامج الوطني لاستعادة الأنواع المحلية	تطوير الأجندة الوطنية لإكثار الأنواع المهددة بالانقراض	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الأكاديمي - القطاع الخاص - جمعيات النفع العام
		تطوير إطار تنظيمي موحد لتنظيم أنشطة إكثار الأنواع المحلية المهددة بالانقراض		
		تعزيز العائد الاقتصادي من برامج الإكثار الوطنية		
		الترويج لبرامج الاكثار الوطنية لاستقطاب استثمارات في هذا القطاع		

الهدف 5: تدار تجارة الحيوانات والنباتات الفطرية بطريقة فعالة ومستدامة للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تحديث وتطوير القانون الخاص بتنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض	نسبة اكتمال تطوير وتحديث التشريعات والإجراءات لقانون تنظيم الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض	دراسة وتقييم الوضع الحالي للتشريعات القائمة	وزارة التغير المناخي والبيئة	السلطات المحلية المختصة
		اجراء المقارنات المعيارية		
		اعداد مسودة القانون		
		مراجعة القانون بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة		
		اعداد المسودة النهائية ورفعها للاعتماد من مجلس الوزراء		

الهدف 6: إدارة الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها مع التركيز على الأنواع ذات الأولوية

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة الأنواع الغريبة الغازية	نسبة تنفيذ القرار	دراسة وتقييم الوضع الحالي للتشريعات القائمة	وزارة التغير المناخي والبيئة	السلطات المحلية المختصة
		اجراء المقارنات المعيارية		
		اعداد مسودة القرار		
		مراجعة القرار بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة		
		اعداد المسودة النهائية ورفعها للاعتماد من مجلس الوزراء		
إدارة الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها مع التركيز على الأنواع ذات الأولوية	عدد الأنواع الذي تم ادارتها	تحديد الأنواع الغريبة الغازية	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الخاص
		تحديد مسارات دخول الأنواع الغريبة الغازية		
		تطوير خطط لمكافحة الأنواع الغازية ومتابعة تنفيذها		
		وضع خطط لدمج المناطق الخضراء والزرقاء في التخطيط الحضري		

الهدف 7: خفض واحتواء ومراقبة مخاطر التلوث ورصد مصادرها للوصول إلى مستويات غير ضارة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
البرنامج الوطني لخفض مخاطر التلوث على التنوع البيولوجي	نسبة مستويات تركيز ملوثات الهواء	تنفيذ الأجندة الوطنية للهواء	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
	نسبة النفايات التي تم إعادة تدويرها واستخدامه	تنفيذ الأجندة الوطنية للنفايات		

الهدف 8: تقليل آثار التغير المناخي ومخاطر الكوارث على التنوع البيولوجي الى أدنى حد وتعزيز قدرته على الصمود

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
البرنامج الوطني لخفض مخاطر التلوث على التنوع البيولوجي	نسبة انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجو من الحلول القائمة على الطبيعة	وضع خطط لعزل الكربون باستخدام الأنظمة البيئية	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام

الهدف 9: زيادة مساحة وجودة وترابط المساحات الخضراء والزرقاء في المناطق الحضرية لتحسين صحة ورفاهية الانسان

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
دمج المساحات الخضراء والزرقاء في التخطيط الحضري	تغير نمو المساحات الخضراء والزرقاء	تحديد المساحات الخضراء والزرقاء	السلطات المحلية المختصة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
		وضع خطط لدمج المناطق الخضراء والزرقاء في التخطيط الحضري		

التوجه الاستراتيجي 2: المحافظة على الموارد الوراثية المحلية واستدامتها وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عنه

الهدف 10: حفظ واستدامة الموارد الوراثية المحلية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ومعلومات التسلسل الرقمي (الجيني) لها

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
حفظ واستدامة الموارد الوراثية المحلية	نسبة تنفيذ الاطار ذات العلاقة	دراسة الوضع الحالي للبنوك الوراثية في الدولة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - المراكز البحثية - القطاع الخاص
		تطوير إطار وطني موحد لبنوك الموارد الوراثية في الدولة		
		انشاء قاعدة بيانات رقمية للموارد الوراثية المحلية		
منصة الاستثمار الوطنية للموارد الوراثية ومعارفها التقليدية	العائد الاقتصادي من الاستثمار في الموارد الوراثية المحلية	حصر العادات والتقاليد والمعارف المرتبطة باستخدامات وفوائد الموارد الوراثية المحلية		
		إعداد قاعدة بيانات للموارد الوراثية المحلية والمعارف و التقاليد المرتبطة بها		
		انشاء منصة لاستقطاب المستثمرين لاستخدام الموارد الوراثية		
		إعداد وتنفيذ خطة ترويجيه للمنصة		

الهدف 11: ضمان ادارة المناطق الخاضعة للزراعة الصحراوية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك واستحداث تقنيات ذكية

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تنمية وتحفيز قطاع الاستزراع السمكي	عدد البرامج المطلقة للاستزراع السمكي	تنفيذ الإطار الوطني للمصايد السمكية المستدامة في الدولة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - المراكز البحثية - القطاع الخاص
		تطوير الخطة الوطنية لتحفيز وتنمية قطاع تربية الأحياء المائية		
البرنامج الوطني لتنمية الزراعة الحديثة والمتقدمة	عدد البرامج الزراعية المستدامة	تحديث وتطوير التشريعات والإجراءات للزراعة المستدامة للأصناف المحلية والزراعة العضوية والمائية		
		تطوير برنامج لإنتاج المحاصيل/الممارسات المقاومة للمناخ		

التوجه الاستراتيجي 3: إدارة الكائنات المحورة وراثيا ومنتجاتها واستثمارها بطريقة سليمة لحماية التنوع البيولوجي والمجتمع

الهدف 12: اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز السلامة الأحيائية من الكائنات المحورة وراثيا ومنتجاتها

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تطوير اطار وطني للسلامة الاحيائية من الكائنات المحورة وراثيا	نسبة تنفيذ الاطار ذات العلاقة	دراسة الوضع الحالي للسلامة الأحيائية في الدولة	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - المراكز البحثية - القطاع الخاص
		تطوير إطار وطني موحد للسلامة الأحيائية في الدولة		
		انشاء قاعدة بيانات رقمية للكائنات المحورة وراثياً في الدولة		
تطوير دليل ارشادي لطرق التعامل مع الكائنات المحورة وراثيا	نسبة تنفيذ الدليل الارشادي	تحديد أهداف ونطاق الدليل		
		جمع المعايير والممارسات الدولية للتعامل مع الكائنات المحورة وراثيًا		
		وضع توجيهات فنية في مجال الهندسة الوراثية والأمان الحيوي		
		عرض المسودة على الجهات المعنية للمراجعة وإجراء التعديلات اللازمة		

التوجه الاستراتيجي 4: تبني التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز تكامل البحوث العلمية والابتكارات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي

الهدف 13: تعزيز استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في مجال التنوع البيولوجي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تطوير اطار وطني للسلامة الاحيائية من الكائنات المحورة وراثيا	عدد المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها باستخدام التكنولوجيا المتقدمة	دراسة افضل الممارسات واختيار التقنية المناسبة	- السلطات المحلية المختصة - القطاع الأكاديمي والمراكز البحثية	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الخاص - جمعيات النفع العام
		تطبيق التقنية		
		تحليل النتائج وتقييم الفعالية		

الهدف 14: تعزيز تكامل وتبادل البحوث العلمية والابتكارات في مجال التنوع البيولوجي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
إنشاء منصة رقمية للبحوث الخاصة بالتنوع البيولوجي	إطلاق المنصة الرقمية للبحوث الخاصة بالتنوع البيولوجي	دراسات معيارية عن المنصات البحثية	- السلطات المحلية المختصة - القطاع الأكاديمي والمراكز البحثية	- وزارة التغير المناخي والبيئة - القطاع الخاص - جمعيات النفع العام
		تحديد المعايير التقنية لإنشاء المنصة		
		تحديد شركة استشارية لتطوير المنصة		

التوجه الاستراتيجي 5: تعزيز الوعي والتثقيف وبناء القدرات والكفاءات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي

الهدف 15: رفع وعي المجتمع وتشجيعهم على تبني ممارسات استهلاكية مستدامة

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تطوير وتنفيذ حملات توعوية وتثقيفية في مجال التنوع البيولوجي	نسبة رفع الوعي البيئي	إعداد المواد التثقيفية في مجال التنوع البيولوجي	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي - جمعيات النفع العام
		اعداد الحملات التوعوية والبرامج التثقيفية		
		تقييم مخرجات الحملات التوعوية والبرامج التثقيفية		

الهدف 16: بناء وتعزيز القدرات والخبرات والكفاءات الوطنية في مجال التنوع البيولوجي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
البرنامج المهني لرفع القدرات الوطنية في مجال التنوع البيولوجي	نسبة رفع القدرات الوطنية	تحديد المواضيع التي يتطلب فيها رفع القدرات	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي والمراكز البحثية - القطاع الخاص - جمعيات النفع العام
		إعداد المواد التدريبية		
		تنفيذ البرنامج وتقييمه		
		إنشاء منصات إلكترونية لتوفير الموارد التدريبية		

التوجه الاستراتيجي 6: تعزيز دور الشراكات وترسيخ مبدأ التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

الهدف 17: دمج قيم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات وفي إطارات اتخاذ القرار على المستوى الوطني، وحث القطاع الخاص على إجراء تقييمات دورية للتأثيرات والمخاطر المرتبطة بأنشطتهم على التنوع البيولوجي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المحافظة على التنوع البيولوجي	عدد الشركات التي دمجت مفهاهيم الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة ضمن استراتيجياتهم	حصر الأنشطة والفعاليات	- وزارة التغير المناخي والبيئة - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الخاص
		تطوير إجراءات لضمان استخدام أنماط الإنتاج المستدام في القطاع الخاص		
		تعزيز برامج المسؤولية المجتمعية		
		تطوير البرامج والمسابقات البيئية للقطاع الخاص		
دمج مفهوم التنوع البيولوجي في عمليات صنع القرار في جميع القطاعات	نسبة تنفيذ الإطار /الدليل الاسترشادي دمج مفهوم التنوع البيولوجي في عمليات صنع القرار في جميع القطاعات	تحديد القطاعات ذات الأولوية		
		التنسيق مع القطاعات المعنية		
		تطوير إطار توجيهي/خطوط استرشادية/دليل استرشادي لدمج القيم البيئية في عمليات صنع القرار		

الهدف 18: تعزيز الشراكة الفعالة في مجال حماية التنوع البيولوجي على المستوى الإقليمي والدولي

البرنامج / المشروع	المؤشر	الأنشطة	مسؤولية التنفيذ	الشركاء
تعزيز الشراكة على المستوى الإقليمي والدولي	عدد المشاريع على المستوى الإقليمي والوطني	تعزيز التعاون في مشاريع إعادة تأهيل وتوطين الأنواع	- وزارة التغير المناخي والبيئة - وزارة الخارجية - السلطات المحلية المختصة	- القطاع الأكاديمي والمراكز البحثية - القطاع الخاص - جمعيات النفع العام - المنظمات الدولية
		تفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال التنوع البيولوجي		
		تعزيز التعاون مع الجامعات الإقليمية والعالمية للبحث والتطوير في مجال التنوع البيولوجي		

4.3 المخاطر التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية

1. عدم توفر التمويل لتنفيذ برامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

درجة الخطر: عالي

معالجة الخطر:

- التنسيق والتعاون مع السلطات المختصة والجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص لرعاية تنفيذ بعض البرامج والمشاريع.
- تنفذ المشاريع من خلال تفعيل مذكرات التفاهم.

2. عدم تحقيق المؤشرات القطاعية المذكورة في الاستراتيجية

درجة الخطر: متوسط

معالجة الخطر:

- الاشراف ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع من قبل الجهات المختصة ذات العلاقة.
- تطوير خطط عمل مرحلية وتشغيلية للتأكد من تنفيذ البرامج والمشاريع على المسار الصحيح.

3. صعوبة الوصول أو الحصول على البيانات والمعلومات لاحتساب مؤشرات الاستراتيجية

درجة الخطر: منخفض

معالجة الخطر:

- التنسيق المستمر والتواصل مع الجهات المختصة ذات العلاقة والمالكة للبيانات والمعلومات.
- تفعيل مذكرات التفاهم المتضمنة تبادل البيانات مع الجهات المختصة ذات العلاقة.
- عقد اجتماعات تنسيقية وورش عمل مع الجهات المختصة ذات العلاقة.
- التعاون والتنسيق مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومراكز الإحصاء المحلية لتوفير البيانات المطلوبة.

4. عدم توفر الكادر البشري المتخصص في الدولة لتنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بالاستراتيجية

درجة الخطر: متوسط

معالجة الخطر:

- الاستعانة بالقطاع الأكاديمي والبحثي في الدولة للاستفادة من الخبرات لتنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بالاستراتيجية.
- الاستفادة من عضوية الدولة في بعض المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لانتداب خبراء واستشاريين خارجيين لتنفيذ البرامج والمشاريع.
- الاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى بعض الجهات المختصة المحلية ذات العلاقة لتنفيذ البرامج والمشاريع.

5. الملاحق

5.1 ملحق رقم (1): الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية

الجهات والهيئات ذات العلاقة	أهم المهام ذات العلاقة بموجهات الاستراتيجية
السلطات الاتحادية والجهات ذات العلاقة	
وزارة التغير المناخي والبيئة	الجهة الاتحادية الرائدة في حماية البيئة وضمان استدامتها
وزارة الطاقة والصناعة والبنية التحتية	تحقيق التنمية المستدامة في تخطيط وتشييد وصيانة مشاريع البنية التحتية الاتحادية
الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث	تنظيم وتنسيق جميع خطط وجهود إدارة الطوارئ والأزمات، إلى جانب تطوير وتوحيد وتنفيذ القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات على المستوى الوطني (فيما يتعلق بالسلامة الاحيائية).
وزارة الدفاع	رصد و مراقبة حالة البيئة البحرية
وزارة الداخلية	تنظيم الاتجار الدولي للأنواع المهددة بالانقراض
وزارة الخارجية	التعاون في تعزيز العلاقات الدولية
الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	تنظيم الاتجار الدولي للأنواع المهددة بالانقراض والموارد المحلية للدولة وضمان السلامة الاحيائية من الكائنات المحورة وراثيا
المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية (جامعة الامارات – جامعة الشارقة – جامعة زايد – جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث - المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء- معهد الابتكار والتكنولوجيا – مدينة مصدر أبوظبي... الخ)	التكوين العلمي - الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي- استخدام التكنولوجيا الحديثة
المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	إدارة البيانات والإحصاءات والمؤشرات الوطنية والتنافسية
وزارة التربية والتعليم	الاشراف على المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتطوير مجالات البحوث والدراسات الى جانب التثقيف والتوعية

السلطات المحلية	
هيئة البيئة أبو ظبي	الهيئة الرائدة في حماية البيئة و ضمان استدامتها في إمارة أبوظبي
دائرة شؤون البلديات والنقل - أبوظبي	الاشراف على المشاريع في المناطق البرية و البحرية
بلدية أم القيوين	الجهة المعنية بحماية البيئة و تنميتها في إمارة أم القوين
بلدية دبي	الجهة المعنية بحماية البيئة و تنميتها في إمارة دبي
هيئة حماية البيئة والتنمية- رأس الخيمة	الهيئة الرائدة في حماية البيئة و تنميتها في رأس الخيمة
دائرة البلدية والتخطيط - عجمان	الجهة المعنية بحماية البيئة و تنميتها في إمارة عجمان
هيئة البيئة والمحميات الطبيعية- الشارقة	الهيئة المعنية في حماية البيئة و تنميتها في إمارة رأس الخيمة
هيئة الفجيرة للبيئة	الهيئة المعنية في حماية البيئة و تنميتها في إمارة الفجيرة
هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية	تطوير سياسات الزراعة والسلامة الغذائية لإمارة أبوظبي و الرقابة على الأغذية (السلامة الاحيائية)
دائرة الزراعة والثروة الحيوانية - الشارقة	الجهة المعنية بالزراعية والثروة الحيوانية في امارة الشارقة

القطاع الخاص	
طيران الامارات	الجهات الرائدة في تنمية البرامج البيئية وحمايتها في القطاع الخاص.
طيران الاتحاد	
دناتا	
الموانئ العالمية	
شركة أبوظبي الوطنية للبترول أدنوك	
الدار العقارية	

جمعيات النفع العام	
الصندوق الدولي للرفق بالحيوان (WAFI)	المساهمة في تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في الاستراتيجية من خلال تعزيز الوعي والثقيف وتقديم الدعم في الأبحاث البيئية.
جمعية الإمارات للطبيعة	
مجموعة بيئة	
مجموعة عمل الإمارات للبيئة	

المنظمات	
مكتب اتفاقية الأنواع المهاجرة (SMC)	تقديم الخبرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة مكتب غرب آسيا	
اتفاقية التنوع البيولوجي DBC	
المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ADRACI)	
المركز الدولي للزراعة الملحية ABCI	

© MOCCAE الإمارات العربية المتحدة 2024

لمزيد من المعلومات أو الملاحظات:

وزارة التغيـــر المنـــاخي والبيئـــــة
صندوق بريد 1509 ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@moccae.gov.ae